الدين والدولة في الانتخابات الاخيرة

لقد سبق ان أوضحنا ان الدين لعب دوراً هامّاً في نشأة الدولة، كما أسهم بقدر كبير في تدعيم سيطرة اسرائيل على الارض المحتلة عندما نشأت حركة غوش ايمونيم الاستيطانية الدينية وأسهمت في زرع حوالى ١٣٠ ألف مستوطن بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بالاضافة الى ١٤٠ ألف مستوطن في القدس. بعبارة أخرى لم يعد الدين قاصراً في تأثيره على الحفاظ على الهوية الوطنية اليهودية بل امتد ليلعب دوراً في السياسة الخارجية.

وفي هذا الاطار، سيطر على الانتخابات الاخيرة بعدان: الاول، خاص بالتسوية السياسية؛ والثاني، خاص بالمشكلة الاقتصادية التي تواجهها اسرائيل، وفي ما يتعلّق بهذين الجانبين، تراوحت وتباينت مواقف الاحزاب والقوائم الدينية التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات.

في البعد الأول، تباينت درجة التشدّد، بحيث يمكن تمييز ثلاثة مواقف: أولها، موقف المفدال وغيئولات يسرائيل (المنشق عن الاغوداه العام ١٩٩٢). وعلى الرغم من ان المفدال دعا الى استمرار المفاوضات، الاّ ان غيئولات يسرائيل لم يحدّد موقفاً حاسماً، واشترك كل منهما في الدعوة الى عدم تسليم أي جزء من «أرض ـ اسرائيل» الى حكم أجنبي، وعدم ازالة أية مستوطنات، وان تكون اسرائيل هي الطرف الوحيد بين النهر والبحر، ولكن على عكس موقف غيئولات الرافض للحكم الذاتي بأية صورة، دعا المفدال الى تعديل الخطة الواردة في كامب ديفيد بما لا يتعارض مع هدف السيادة على يهودا والسامرة. أمّا الموقف الثاني، فهو موقف يهدوت هتوراه الذي أكد على استبعاد قيام أي دولة فلسطينية، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتوسّع في بناء المستوطنات. الموقف الأخير هو موقف شاس الذي كان الوحيد في الوسط الديني الذي لم يتحدث عن «أرض ـ اسرائيل»، وقبل مبدأ «الارض في مقابل السلام»، لكنه حرص على اظهار بعض التشدّد، فأكد حق اليهود في الاستيطان، ورفض اقامة دولة فلسطينية.

ويمكن القول انه باستثناء شاس تتقابل مواقف تلك الاحزاب والقوائم مع موقف الليكود. أمّا في ما يتعلّق بالجانب الاقتصادي، فقد خلت برامجها من الجدّية، وغلبت عليها الدعاية، حيث طالبت بمزايا الكثير من الفئات، اضافة الى رفع الأجور وضبط التضخّم، وما الى ذلك؛ كما تميّزت بالدعوة الى حظر الفوائد الربوية. وكان برنامج المفدال الوحيد الذي دعا الى الاستمرار في تمويل المشروعات الحكومية.

وفي ما يتعلّق بقضية الدين والدولة، يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف، أحدها يدعو الى تدعيم دور الدين في الدولة، والثاني، يعترف بأهمية دور الدين لكنه يدعو الى التسامح، والثالث يؤكد ضرورة تقليص دور الدين.

طالب أنصار الموقف الاول باعادة تحديد «من هو اليهودي؟»، بحيث يصبح من ولد من أم يهودية أو تحوّل الى اليهودية وفقاً للتقاليد الارثوذوكسية (ممّا يعني انكار ذلك على الاصلاحيين والمحافظين الذين يمثّلون اعداداً لا بأس بها من اليهود)، كما طالبوا باعفاء طلاب اليشيفاه (المدارس الدينية) من الجنسين من الخدمة العسكرية بمجرد اعلان هؤلاء الطلاب تديّنهم من دون الحاجة الى اجراءات روتينية (يتمّ اعفاء حوالى ١٩٠٠٠ ارثوذوكسي كل عام من الخدمة العسكرية)، كما دعوا الى ضرورة سنّ تشريع يراقب مدى تديّن الأفراد، وكان المفدال والاغوداه وشاس وقائمة يهدوت هتوراه والليكود وهتحياه هي القوى المؤيّدة لذلك[٦].